مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

تقرير الندوة الأولى
مختبر النشر والمكتبات

مستقبل المكتبات العامة
في الخليج العربي

أ. محمد عبد الله الفريح
مشرف مختبر النشر والمكتبات

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

عقدت هذه الندوة بتاريخ 2023/3/1م وشارك فيها كل من:

1. د. صالح المسند من السعودية وهو أستاذ جامعي، مدير مركز الفهرس العربي الموحد.
2. د. عبد الرحمن العاصم من السعودية وهو أستاذ جامعي، الرئيس التنفيذي لهيئة المكتبات.

أهم ما طرح ودار في هذه الندوة:

أصبح حضور المكتبات الورقية قليل في المشهد في ظل الغزو الشرس للمكتبات الرقمية، والتي أصبحت حاضرة بين يدي كل إنسان.

سوف تتبنى هذه المختبرات الثقافية بمركز الخليج للأبحاث الخروج بدراسة حالة شاملة عن الحالة الثقافية في منطقة الخليج العربي بحكم تخصص المركز، ونظرا لأنه يعكس أهمية كبرى لكل العاملين في المجال الثقافي والذين يعانون من ندرة معلوماتها. ولذلك يجب على الأقل أن نخرج بتصور غير تقليدي أو غير كلاسيكي أو غير ممنهج، كما كنا نسمع أو نقرأ عنه سابقا. ولذلك، طلب مختبر الحوار الخليجي بمركز الخليج للأبحاث أن نعقد ندوات على مدى سنة كاملة في هذا العام 2023م حول المكتبات ومصادر المعرفة المختلفة بما فيها هموم النشر وهموم التأليف والكتابة. وكان أن حرص المختبر النشر والمكتبات بالتفاهم مع المشرف العام على مختبر الحوار الخليجي بمركز الخليج للأبحاث على مناقشة الموضوع من خلال عدة عناوين، أولها العنوان الذي نحن بصدده وهو "مستقبل المكتبات العامة في الخليج العربي".

إن هناك هجمة تقنية على عالم المكتبات والمعلومات، بل ربما أحدث زلزالا قويا في هذا المجال أكثر من أي مجال آخر، كان تأثيرها على المكتبات قويا جدا وانعكس على تغير سلوكيات المستفيدين في التعامل مع مصادر المعلومات المتنوعة. والآن نحن بانتظار هجمة الذكاء الصناعي، وحتما فالتطور جيد ويؤدي مفعولا جيدا فيما يتعلق بتسهيل وصول المستفيدين إلى المعلومات في عالم مؤسسات المكتبات نفسها، حتى يمكن أن نتجاوز كثيرا من المشكلات التي تواجه مكتباتنا. سواء كان في المجتمع أو في الجامعات أو حتى على مستوى المكتبات الوطنية، ولكن هذا لا يعفينا من تطوير منظومة مكتباتنا بكافة أشكالها سواء كانت مكتبة وطنية أو مكتبات عامة أو مكتبات أكاديمية أو مكتبات مدرسية أو مكتبات متخصصة أو حتى مراكز المعلومات المختلفة. فإن هذه المؤسسات جميعها نحتاج إلى أن يكون لديها منظومة مكتبية متكاملة تساعد الجميع في تقديم خدمات معلومات متطورة وتتكامل مع بعضها البعض.

هناك تحول في كل دول العالم تقريبا، وفي الدول العربية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وأهمية إسهام كل مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما فيها المكتبات. ونعتقد أن هيئة المكتبات ستكون واحدة من الجهات المستفيدة من هذه الندوة لتطوير استراتيجياتها وتطوير مبادراتها.

لابد أن نعرف بأن قطاع المكتبات على مستوى الخليج العربي أو على المستوى العالم العربي قد مر بمراحل كثيرة، فعندما نتحدث عن المكتبات الجامعية على سبيل المثال، فإنه لا يوجد شك أنها أكثر تقدما واستخداما للتقنية من المكتبات العامة. وربما بعض العوامل أدت إلى ضعف قطاع المكتبات العامة وفي تشكله على مستوى العالم العربي.

إن التغيرات الحالية المتصلة بمفهوم المكتبات العامة كمكتبة عامة، هل هي مكتبات ما زالت لحفظ وإتاحة مصادر المعلومات، أم أنها تحولت إلى منصات ثقافية تقدم تجارب تفاعلية وتعمل على تنمية المهارات الثقافية؟ حيث أن تعريف منظمة اليونسكو للمكتبات أو الهدف من إنشائها باعتبارها "البوابة المحلية للمعرفة والموفرة للمتطلبات الأساسية للتعليم المستمر".

سوف نجد في بعض الرؤى للدول المتقدمة في قطاع المكتبات العامة أنه لا يوجد تركيز فقط على قضية الإتاحة والوصول لمصادر المعلومات أكثر من تهيئة منصات المنافذ، فإننا نتحدث عن رفع مستوى الوعي المعلوماتي في عملية استخدام مصادر المعلومات واستخدام التقنية بشكل عام لحياة أفضل. وسنرى أيضا أبرز الممارسات الدولية فيما يتعلق بقطاع المكتبات.

على أرض الواقع نجد أن هناك فارقا كبيرا بين مهام المكتبات وبين تنفيذها، إلا أن هناك فجوة بين مهام المكتبات الوطنية وبين ما تقدمه على أرض الواقع. ونحن نطمح إلى أن يكون لدينا منظومة للمكتبات العامة تغطي جميع مدن وقرى المملكة بوجود وزارة الثقافة وهيئة المكتبات والمكتبة الوطنية.

إن فكرة إنشاء مركز للأبحاث والتطوير مقترحة لهيئة المكتبات فيما يخدم التنمية المستدامة والتركيز على خدمة اقتصاد المعرفة وخدمة مجتمع المعرفة. بحيث تكون الهيئة هي ضابط الإيقاع بين كل من المكتبات ومقدمي خدمات المعرفة، وخدمات المحتوى وقضية الوصول للمعلومات وإتاحتها سواء كانت مصادر رقمية أو تقليدية.

ربما هناك فجوة نشأت بين التعليم وتطوير الذات لأن مجال التركيز في خططنا الاستراتيجية كان متصل بالمكتبات العامة. وهناك أيضا بعض العوامل التي قد لا تكون المكتبات لها دور فيها، فكثير من الكتب منتهكة وتتداول بشكل كبير سواء من خلال المواقع أو من خلال الرسائل الواتساب أو غيرها. وربما تاريخيا كان هذا موجودا في العالم المتقدم في قطاع المكتبات، حتى بدأت المكتبات تتحول بشكل تدريجي إلى منصات ثقافية تقدم عدد من الكتب التقليدية بأقل مقابل، وبمساحات أكبر لمصادر المعلومات الرقمية داخل المكتبات. بل وتقدم الكثير من البرامج التدريبية والتعليمية وتدعم أندية الهواة.

مع الإشارة إلى أن تكلفة الزيارة في المكتبات تتراوح ما بين 4 إلى 9 دولار في الدول العربية. فمجالات التركيز ستكون على تقديم خدمات نوعية مثلا لفئات الأطفال واليافعين والشباب وخلق

علاقة ما بين الزائر أو المستفيد أو المواطن والمقيم وبين المكتبة، وأن تكون مكانا جميلا جدا للمتعة الثقافية والتعليمية والترفيهية.

أما فيما يتعلق بالاستدامة ومصادر التمويل. فإن أغلب المكتبات إلى وقت قريب تعتمد على التمويل الحكومي ولا يوجد شك أن قطاع المكتبات هو قطاع غير ربحي يعتمد على التمويل الحكومي عالميا ودوليا وأيضا على مستوى العالم العربي، واليوم نرى مختلف التخصصات يعملون مع بعضهم البعض في المكتبات وبمهارات مختلفة حتى في الهيكلة الإدارية.

وفيما يتعلق بالتسويق والتواصل، فإن هناك خدمات تقنية جيدة اليوم حيث أن الناس تتطلع إلى المباني الخضراء ذات التصاميم العصرية والتي تقدم أشياء نوعية. ومن المهم جدا تغيير سياسات وقوانين المكتبات بما يسمح لها العمل بمرونة عالية في التعاطي مع المتغيرات العصرية. وفي ذات السياق قد تم صدور أربع تراخيص أو تصاريح خلال الثلاثة أشهر الماضية لقطاعات تجارية لتقديم العديد من خدمات المكتبات كتقديم خدمة الطباعة حسب الطلب، وإذا كان الكتاب خارج الحقوق فإن لديهم آلة تستطيع أن تطبع الكتاب وبتكلفة بسيطة وزهيدة. وهناك شراكات بين مجال الدعم اللوجستي في عملية توصيل ونقل الكتب للمستفيدين، وتشغيل المكتبات من خلال القطاع الخاص. كل هذه القرارات أول مرة تقدم على مستوى المملكة العربية السعودية وهو استثمار كبير في إعداد استراتيجية الهيئة وإعداد استراتيجية تطوير المكتبات العامة.

إن هناك مشكلة في أرشفة المحتوى، وهناك عائق في توفره بصيغة لا تقبل البحث الداخلي. فالمعلومات قضية أساسية ولها أهمية كبيرة جدا في هذا المجال فلا يمكن أن نعزلها عن هدف التعليم والصحة والزراعة المستدامة وغيرها. فيجب توفير الصيغ المناسبة سواء كانت كمصادر تقليدية أو إلكترونية لتسهيل الوصول إليها. حيث أن الناس تنتظر تلك الخدمات، ونحن بحاجة إلى بنية تحتية للخدمات الإلكترونية والمكتبات الرقمية حتى يمكننا أن نقدم المعلومات بجودة عالية.

إن هذه البنية التحتية لمنظومة خدمات المعلومات التي ندعو لها بشكل متكامل هو أن نؤسس لها قواعد ببليوغرافية ولملفات استناديه ذات جودة عالية ووفق القواعد الدولية والتطورات العالمية. كمشروع عربي وسعودي يخدم الثقافة العربية والإسلامية وأيضا مشروع عالمي.

ويقصد بالبنية التحتية هو تنظيم البيانات الببليوغرافية والبيانات الاستنادية بطريقة ما تستطيع الآلة الاستفادة منها؛ فنحن في العالم العربي لدينا معلومات مهمة جدا تهم العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع سواء فيما يتعلق بالحضارة العربية والإسلامية وما يتعلق بالدين الإسلامي والحج وما يتعلق بالسياحة وما يتعلق بثقافتنا بصورة عامة. ونحتاج إلى أن نهيئها بشكل جيد بحيث يمكن للتطبيقات في أي مجال من هذه المجالات أن تستفيد من هذه المعلومات التي نحن نضمن موثوقيتها.

ونشير إلى أن هيئة المكتبات ووزارة الثقافة بصورة شاملة والمكتبة الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات العناية بالمعلومات الخاصة هي الجهة ذات العلاقة بالتنظيم وإصدار التشريعات واللوائح والأنظمة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة ومن خلال الفهرس العربي الموحد. ونعمل على هذا الأمر وقد قمنا بتحويل قاعدة البيانات الببليوغرافية والملفات الاستنادية إلى القواعد الجديدة التي هي قواعد وصف الإتاحة (RDI) وتم تحويلها بالكامل أيضا إلى هذه القواعد. ونعمل أيضا على مبادرة الويب الدلالي كتجهيز البيانات الببليوغرافية والبيانات الاستنادية للويب الدلالي بحيث نكون جاهزين إلى التحول عندما يكون هناك تطبيق للإطار الببليوغرافية بشكل عالمي.

كنا نتحدث في السبعينات عن ال "Universal Bibliographic Control" وأنه من الصعب إنجازه بشكل كامل، ولكن قبل فترة جاءتنا شركة من شركات الذكاء الاصطناعي وطلبت منا كل الكتب المتعلقة بتاريخ المملكة العربية السعودية أو حتى بتاريخ مدنها سواء كتب تاريخية أو جغرافية أو سياسية لإنتاج محرك بحث ذكي يستطيع الإجابة على جميع الأسئلة عن المملكة. فإذا كان هذا التطور موجودا وأيضا الحديث عنه موجودا على أنه مشروع قادم بقوه ليكون عندنا كأحد روافد المعرفة البشرية وكأحد روافد المكتبات. فهذه دائما ما تكون من اختصاصات المكتبات الوطنية بحسب الترتيبات التنظيمية أو حتى مصادر المعلومات ذات العلاقة.

ونعتقد أن المهم النظر في موضوع توظيف الذكاء الاصطناعي كمحرك بحث وبمسألة الحصر والتحقق من جودة المعلومات المقدمة داخل هذه المصادر بما سنته التشريعات ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية ومن المهم جدا أيضا أن نبادر إلى استخدام هذه التقنيات بشكل فاعل ومن أجل تقييمها في البداية. وندعو إلى أن يكون هناك مركز أبحاث وتطوير يتابع هذه المهمة ويضع الخطط لتطوير منظومة خدمات المعلومات في المملكة العربية السعودية والعالم العربي، بحيث نواكب العالم المتقدم في هذا المجال. وكانت ولا زالت تجربة مكتبة الملك عبد العزيز العامة في الفهرس العربي الموحد رائدة وبالإمكان أن تكون هناك جهات أخرى وشركات كبرى تقوم بمثل هذا العمل.

هناك تحدي آخر جديد يعتبر الأكبر إلى الآن وهو إمكانية تخليق محتوى من المحتوى، فعلى سبيل المثال يمكن للمحامي الآلي الذي تم إطلاقه مسبقا أن يحل القضايا بنفسه من خلال الكم الهائل والضخم من المعلومات الموجودة، فلماذا لا يكون هناك المكتبي الآلي أيضا؟

إذا، لابد أن نكون مبادرين وسريعين وألا نغفل عن التقنية الموجودة، ونظرا للتسارع التقني الموجود اليوم فأصبح يمكن تحديد نمط المستهلك بنفسه ثقافيا وفكريا ويبدأ يغذيه بمعلومات تتعلق بسلوكه الثقافي.

ومن التحديات الأخرى أن هناك تطبيقات مثل التيك توك يستطيع أن يتعرف على سلوك الفرد الثقافي والمعرفي والاستهلاكي للمحتوى من خلال تقنيات وخوارزميات معقدة جدا في التطبيق، حيث يخرج لك كل المحتوى المناسب للميول بحيث أنك لا تخرج عنه. وأيضا تحدي الهم الثقافي للعاملين في المجال الثقافي وفي مجال المكتبات ومجال المعرفة.

بحيث لابد أن نكون متزامنين مع ما هو موجود في السوق ومع متطلبات العميل في السوق اليوم، وهذا التحدي وجدناه عندما ارتفع سقف متطلبات وتطلعات المستهلك اليوم. فإن المستهلك مستهلك للمعرفة ولم يعد هو نفس الزبون الذي كان موجود قبل 10 سنوات. فأصبح المستهلك متغير كل سنتين ولابد أن تكون الأنظمة والتقنيات متطورة ومتسارعة تقنيا معه.

حاليا توجه الأنظار على تخليق محتوى جديد. ويجب ألا يكون مغلوط أو أن يخلق مشكلة. فعندما نتحدث عن المفتي الآلي فإن نفس المشكلة حين نتحدث عن مفتي يأخذ الفتاوى ويلقيها للناس، ويقولوا إن هذا المفتي مستقبلا سوف يفتي لك من عنده من خلال التعلم.

إن مسألة خلق الطلب على القطاع هو مجرد تطور تقني ينضج لقطاع المكتبات وقطاع النشر في الدول العربية عموما وهو قادر على خلق وجذب المستثمرين لتقديم الحلول ويعد القطاع الخاص هو الأنسب للقيام بمثل هذه المشاريع. فالفهرس العربي الموحد على سبيل المثال استطاع أن يحل المشكلة وأن يقدم الخدمات وأصبح هو المخرج النهائي. فإننا نعتقد أن الهيئات الشقيقة كهيئة الأدب والنشر والترجمة لديهم مشاريع مشابهة فيما يتعلق بخلق مثل هذه الفرص.

ومن الأهمية أن تكون المؤسسات الثقافية على مستوى العالم العربي مساهمة في هذا المجال ولا تعمل فقط كجهات تنفيذية تتبنى كل شيء، إنما تعطي الفرصة للقطاع الخاص بخلق هذه الفرص والتعرف على هذه التقنيات.

ومن الضرورة على رواد الأعمال والعاملين في هذه القطاعات الثقافية أن يعقدوا الندوات أو ورش العمل عن التقنيات الحديثة في قطاع النشر أو في قطاع المكتبات وعن التطورات الحاصلة فيه على المستوى المحلي في وزارة الثقافة كإدارة معنية بالدراسات والأبحاث وهي من تقوم برصد جميع الدراسات والأبحاث ذات العلاقة في كافة القطاعات المتصلة في نطاق عملها وبالشراكات مع جهات محلية وإقليمية ودولية. حيث هناك إدارة معنية بالدراسات والأبحاث، ولدينا أيضا إدارة خاصة بمكتبات المستقبل. هذه الإدارة معنية بالتطورات التقنية في قطاع المكتبات وتعمل على دراسة جميع التقنيات الحديثة المستخدمة في قطاع المعلومات ومحاولات تطبيقه.

وأحد المصادر الممكنة هي الأوقاف الضخمة الموجودة في المملكة اليوم كمشروع وقف الراجحي والذي يستهدف تبني التطبيقات وأيضا تبني الكتب وطباعتها.

يجب تقييم التقنيات المستقبلية وليس فقط الحالية. وأفضل طريقة للتعامل مع المستقبل أن تستعد له.

إن المختصين في هذا المجال لا يستطيعون التنبؤ بالتطبيقات المستقبلية وأن كلها مجرد توقعات. لكن ربما نرى ذلك في مكتبة الملك عبد العزيز التي أنشأت موسوعة المملكة العربية السعودية من 20 مجلد فقد قامت بتغطية كل مناطق المملكة بكل ما يتعلق بها من الجوانب الحضارية والاقتصادية والمعرفية والمجتمعية والتاريخية والزراعية والحيوانية وغيره. فهذه كانت تجربة مهمة جدا.

أبرز التوصيات الصادرة عن الندوة:

انتهينا من المرحلة الأولى فجميع المشاريع التي عملنا عليها هي كانت بعد مقابلات واستطلاعات الرأي وقد قمنا بتحليل السوق وتعرفنا على الفرص الموجودة وفي المرحلة الأخيرة وضعنا الخطة والتي تقيس الأثر المجدول.

هذا أحد أهم العوامل الممكنة لنجاح أي مشروع خاصة المشاريع الثقافية. فبدأت الناس تتوقف عن العمل في المشاريع التقنية لأنها لا تستطيع ذلك إلا الشركات الكبرى الضخمة التي لديها تمويل وعمل وأفكار.

وتقوم بعمل دراسة لاستشراف المستقبل الثقافي عن الناس كيف ستقرأ وستفكر وستزور المكتبات مستقبلا وممكن مع فهذا التخطيط قد تقوم بجهود الهيئة والجهات المنظمة لعمل المكتبات.

فكرة إنتاج كتاب إلكتروني إلى كتاب صوتي من خلال المشاركة المجتمعية بمقابل.

مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث وشركة المعرفة